



النقابة الوطنية للتعليم CDT الجامعة الوطنية للتعليم FNE  
**تصريح صحفي**

للتسيق النقابي الثنائي للنقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل CDT، والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE في الندوة الصحفية صباح الخميس 5 مارس 2020، بالرباط بنادي هيئة المحامين

السادة والسيدات، ممثلو المنابر الإعلامية،  
السادة والسيدات، ممثلو التنظيمات السياسية والحقوقية والمدنية؛  
الرافق والرفقات، المناضلون والمسؤولون في الأجهزة النقابية، للنقابة الوطنية للتعليم ك د ش، والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي.

نعقد هذه الندوة الصحفية لتسلیط الأضواء على ما يقع في منظومة التربية والتکوین، ويتعلق الأمر بتمادي الدولة والحكومة ووزارة التربية الوطنية في تفكيك التعليم العمومي عبر آلية التشغيل بالتعاقد، التي تدخل الهشاشة إلى التوظيف، وضرب الاستقرار الاجتماعي وال النفسي والمهني لنساء ورجال التعليم، كما ستكون لهذه الآلية عواقب وخيمة على جودة التعليم، وعبر الإجهاز على المجانية، من خلال تنويع مصادر التمويل، وتحميل الأسر تدریس أبنائهم، وعبر خوصصة وتسلیط هذه الخدمة العمومية، وعبر اعتماد الشراكات عام خاص. فهناك توجه يرمي إلى تدمير التعليم العمومي ودعم القطاع الخاص بكل الوسائل، الذي انقلت نسبته في الخمس عشرة سنة الأخيرة، من 4% إلى ما يناهز 16%， وهي النسبة التي تحمل دلالة إحصائية واضحة. كما يتعلق الأمر أيضا بالاحتقان التعليمي، فمختلف الفئات التعليمية تخوض معارك نضالية متفرقة لإسماع صوتها على الحيف الذي يطالها، وعلى الإجهاز على مكتسباتها وحقوقها، والمطالبة بالحقوق المشروعة والعادلة، وهو ما تستمر الوزارة في تجاهله، بل وتواجه الاحتجاجات السلمية بالعنف والقمع، والتضييق بإجراءات مخالفة كالاقتطاع من أجور المضربيين، في مس صريح بحق دستوري، وحق تضمنه التشريعات والمواثيق الدولية، وهو عنوان صارخ على أزمة الحريات النقابية، التي تشكو من ردود حقيقة. وفي إطار هذا التضييق، تتغاضى الوزارة بمزاجية مع اللقاءات المبرمجة مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، تلغيها في آخر لحظة دون مبرر أو تقسير مقنع، بل أن الوزارة تصرح أن شرط الحوار هو تجميد النضالات والاحتجاجات، والحال أن الحوار بالمفهوم المتعارف عليه، كحوار ممأسس وجدی ومسؤول ومنتج، يعالج القضايا المطلبية بطريقة منصفة، معطل. وأن اللقاءات التي تمت لم ترق إلى مستوى الحوار، ما يعطي المشروعية للمعارض النضالية أمام غياب الإرادة الجدية لتقديم الحلول المنصفة، ترفع الحيف الذي طال الشغيلة التعليمية، حلول تتجاوز مع الانتظارات والتطبعات. وهو الأمر (أي تجميد النضالات) الذي رفضناه كنقابتين كفاحيتين منحازتين إلى

القضايا العادلة والمشروعة للشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها، فأمام غياب أي أفق إيجابي للحوار لا يمكن إلا أن نتحجج ونواصل النضال.  
السيدات والسادة،

إن المنطق الذي تتعاطى به الوزارة، مع الحركة النقابية بات مهينا، ويكشف عن ذهنية تهدف إلى تخيس العمل النقابي الجاد وتدميره، ويبدو أن هذه الذهنية غير مُدركة، ولا مُستوعبة، للعواقب الوخيمة على راهن المغرب ومستقبله، فعبر التاريخ تأكّد أن الأمم التي تهمش التنظيمات المجتمعية تجهض الوجود والبقاء، إن الأمم تستمر وتصمد بقوة الدولة والمجتمع، وبالصالحة بينهما، ومدخل هذه المصالحة هو الاعتراف بوجود هذه التنظيمات وباستقلالية قراراتها. إن الأمم التي أجزت نهضتها ونقلتها التاريخية النوعية، وفتحت أمامها آفاق للتنمية والتقدم، كان التعليم هو قاطرها. فالتنمية لا تستقيم مع تهميش التعليم العمومي سواء ما يتعلق بمضامينه، أو بنياته، أو مناهجه، أو عنصره البشري.

السيدات والسادة،

إن النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفرالية الديمقراطية للشغل، والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، انطلاقا من مسؤوليتها التاريخية التي تفرض الدفاع عن التعليم العمومي المجاني الجيد للجميع، والدفاع عن مكتسبات وحقوق الشغيلة التعليمية بكل فئاتها، والدفاع عن الحريات النقابية، ومن أجل رد الاعتبار للحركة النقابية المغربية لتهدي أدوارها التاريخية والدستورية، وفي إطار التنسيق النقابي الثنائي تحت شعار:  
"نضال وحدوي مستمر من أجل:

- الدفاع عن التعليم العمومي المجاني الديمقراطي والجيد لجميع بنات وأبناء الشعب المغربي؛

- صيانة كرامة وحقوق ومكتسبات الشغيلة التعليمية، وتحقيق مطالبها العادلة والمشروعة " نعلن عن الخطوات الأولى من البرنامج النضالي:

1- مراسلة المنظمات الدولية ذات الصلة: (منظمة العمل الدولية BIT، الدولية للتربية IE، الفيدرالية الدولية للنقابات التعليمية FISE التابعة للفيدرالية الدولية للنقابات FSM، اليونسكو UNESCO)، للاحتجاج على تغييب الحوار الاجتماعي القطاعي بالمغرب، وعلى الإمعان في ضرب التعليم العمومي عبر التعاقد، وضرب المجانية، وتشجيع التعليم الخصوصي على حساب التعليم العمومي؛

2- تنظيم يوم احتجاج وطني مشترك (وقفات، اعتصامات، تجمعات، مسيرات، حمل الشارة... مع إلقاء كلمة موحدة) من طرف الفروع النقابية المحلية والإقليمية والجهوية، وذلك يوم الخميس 19 مارس 2020؛

3- خوض إضراب وطني مصحوب بوقفة احتجاجية أمام وزارة التربية الوطنية، ومسيرة نحو البرلمان، يوم الثلاثاء 24 مارس 2020.

وفي الأخير، إننا في التنسيق النقابي الثنائي إذ نحمل مسؤولية الاحتقان المتتامي في قطاع التربية الوطنية إلى الدولة والوزارة الوصية على القطاع، فإننا نطالعها بفتح حوار جدي مسؤول، على أرضية كل المطالب، دون تجزئ أو انتقاء، والتي رفعناها كنقابتين متساقيتين.

شكرا لكم على حضوركم.



الجامعة الوطنية للتعليم

النقابة الوطنية للتعليم CDT

